

المملكة المغربية



المندوبية السامية للتخطيط
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⵓⵔⵉⵜ
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

مذكرة إخبارية

حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2025

مدفوعا بدنامية الطلب الداخلي، تحقق هذا الأداء الاقتصادي في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وتفاقم الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني.

في المجموع، عرفت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية تراجعاً في نموها، منتقلاً معدل نموها من 5,1% سنة 2024 إلى 3,9% سنة 2025.

وفي هذه الظروف، واعتباراً لارتفاع الضريبة على المنتجات صافية من الإعانات بالحجم بنسبة 9,0%، سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم ارتفاعاً نسبته 4,9% سنة 2025 عوض 4,4% خلال السنة الماضية.

ارتفاع المستوى العام للأسعار

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعاً بلغ 6,5% خلال سنة 2025 عوض 8,7% سنة 2024، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 1,6%.

نمو مدفوع بالطلب الداخلي بالرغم من تباطئه

سجل الطلب الداخلي تباطؤاً في معدل نموه حيث ارتفع بنسبة 6,1% سنة 2025 عوض 6,7% سنة 2024، مساهماً في النمو الاقتصادي الوطني بـ 6,6 نقطة عوض 7,3 نقطة سنة من قبل.

وهكذا، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح تباطؤاً في معدل نموها منتقلة من 2,9% سنة 2024 إلى 1,2% سنة 2025، مع مساهمة في النمو بـ 0,7 نقطة عوض 1,8 نقطة.

وسجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية بدورها، ارتفاعاً لمعدل نموها بنسبة 5,1% عوض 8% مع مساهمة إيجابية في النمو بـ 0,9 نقطة عوض 1,5 نقطة السنة الماضية.

وبدوره، عرف إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغيير في المخزون وصافي اقتناء الفئات) معدل نمو نسبته 16,3% بدل 13,9% سنة 2024، مع مساهمة في النمو بـ 5 نقط عوض 4 نقط.

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية لسنة 2025 أن النمو الاقتصادي الوطني سجل تحسناً بلغ 4,9% عوض 4,4% سنة 2024. وسجلت الأنشطة غير الفلاحية بالحجم ارتفاعاً بنسبة 3,9% مدعومة بارتفاع الأنشطة الفلاحية بنسبة 8,2%

نمو اقتصادي مدعوم بالأنشطة الفلاحية

سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي بالحجم، ارتفاعاً ملموساً بنسبة 7,1% سنة 2025، بعد انخفاض قدره 5,1% السنة الماضية. ويعزى هذا التحسن أساساً إلى انتعاش أنشطة القطاع الفلاحي التي ارتفعت بنسبة 8,2% عوض انخفاض بنسبة 5,7% سنة 2024، بالرغم من التراجع الملحوظ لأنشطة الصيد البحري حيث انتقلت من ارتفاع بنسبة 8,8% إلى انخفاض بنسبة 13%.

وعرفت القيمة المضافة للقطاع الثانوي، من جهتها، تباطؤاً لمعدل نموها منتقلاً من 3,8% إلى 3,3% سنة 2025. وذلك نتيجة تباين أداء الأنشطة المكونة للقطاع :

- الصناعات الاستخراجية حيث انتقل نموها من 11,5% إلى 7,5% ؛
- الصناعات التحويلية منتقلة من 2,1% إلى 1,9% ؛
- البناء والأشغال العمومية حيث انتقل نموها من 6% إلى 6,7% ؛
- قطاعات الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات، التي تباطأ نموها بشكل ملحوظ، منتقلة من 5,4% إلى 0,6%.

من جهة أخرى، سجلت القيمة المضافة للقطاع الثالثي تباطؤاً لمعدل نموها منتقلة من 5,6% سنة 2024 إلى 4,3% سنة 2025. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تباطؤ العديد من فروع الأنشطة، لا سيما:

- النقل والتخزين، حيث تراجع نموها إلى 4,2% عوض 8,5% سنة 2024 ؛
- أنشطة الفنادق والمطاعم بنسبة 7,0% عوض 8,4% ؛
- البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات التي تباطأ نموها إلى 3,7% عوض 6,0% ؛
- الإعلام والاتصال التي سجلت انخفاضاً بنسبة 0,5% بعد ارتفاع بنسبة 2,9% ؛
- الخدمات المالية والتأمينية حيث انتقل نموها من 9,1% إلى 5,5% ؛
- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي التي انتقل معدل نموها من 5,9% إلى 3,4%.

تفاقم الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة بنسبة 6,5% عوض 8,7% السنة الماضية وارتفاع صافي الدخول المتأتمية من بقية العالم بنسبة 1,1% عوض 2,4%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح تباطؤًا في تطوره منتقلا من 8,3% سنة 2024 إلى 6,2% سنة 2025.

وأذا بعين الاعتبار ارتفاع معدل نمو الاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة بنسبة 3,6% عوض 6,1% المسجلة في السنة الماضية، فقد استقر الادخار الوطني في 31,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,4%.

وقد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغيير في المخزون وصافي اقتناء النفاس) 33,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 30,6%، ونتيجة لذلك تفاقمت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني منتقلة من 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 إلى 2,5% سنة 2025.

تخفيف المساهمة السلبية للمبادلات الخارجية

على مستوى المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، عرفت الواردات ارتفاعا بنسبة 9% عوض 12,2% مع مساهمة سلبية في النمو بلغت 4,5 نقطة عوض مساهمة سلبية بـ 6,1 نقطة السنة الماضية.

وسجلت الصادرات من السلع والخدمات، بدورها، ارتفاعا بنسبة 6,6% عوض 7,7% بمساهمة في النمو بلغت 2,7 نقطة عوض 3,3 نقطة مقارنة مع سنة 2024.

وفي هذا الإطار، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 1,7 نقطة في 2025 عوض مساهمة سلبية قدرها 2,9 نقطة سنة من قبل، مما يعكس تخفيفا لتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي.

القيمة المضافة بالحجم (سعر السنة الماضية)

التطور السنوي ب %			قطاع النشاط الاقتصادي	الرمز
2025	*2024	**2023		
8,2	-5,7	1,5	الفلاحة والاستغلال الغابوي	A00
-13,0	8,8	6,9	الصيد وتربية الأحياء المائية	A05
7,5	11,5	-4,2	صناعة الاستخراج المعدني	B00
1,9	2,1	3,2	الصناعة التحويلية	C00
0,6	5,4	-10,6	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	DE0
6,7	6,0	0,4	البناء	F00
4,2	3,8	3,1	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية	G00
4,2	8,5	6,8	النقل والتخزين	H00
7,0	8,4	23,5	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	I00
-0,5	2,9	5,4	الإعلام والاتصال	J00
5,5	9,1	6,2	الأنشطة المالية والتأمينات	K00
3,1	2,7	2,7	الأنشطة العقارية	L68
3,7	6,0	6,8	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	MN0
3,4	5,9	2,1	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	O84
6,7	6,7	4,6	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	PQ8
2,7	5,3	2,0	خدمات أخرى	RS0
4,4	3,8	3,6	المجموع	

(**) النهائية
(*) شبه النهائية

تطور المجاميع الاقتصادية الأساسية

2025	*2024	**2023	العمليات
%النمو الاقتصادي السنوي ب (بأسعار السنة الماضية)			تقسيم الناتج الداخلي الإجمالي
4,9	4,4	3,8	الناتج الداخلي الإجمالي
4,4	3,8	3,6	القيمة المضافة الكلية بأسعار الأساسية
8,2	-5,7	1,5	القطاع الفلاحي
3,9	5,1	3,8	القطاع غير الفلاحي
9,0	9,7	5,6	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات
4,5	5,6	4,0	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (*)
بأسعار الجارية (بمليون درهم)			الطلب
1,2	2,9	4,7	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
5,1	8,0	6,8	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
1,8	1,0	15,6	نفقات الاستهلاك للمؤسسات غير الهادفة للربح
14,4	11,8	2,4	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
9,0	12,2	9,5	الواردات من السلع والخدمات
6,6	7,7	7,8	الصادرات من السلع والخدمات
بأسعار الجارية (بمليون درهم)			تقسيم الناتج الداخلي الإجمالي
1 720 201	1 614 569	1 485 635	الناتج الداخلي الإجمالي
1 517 747	1 440 407	1 340 158	القيمة المضافة الكلية بأسعار الأساسية
172 605	163 642	161 801	القطاع الفلاحي
1 345 142	1 276 765	1 178 357	القطاع غير الفلاحي
202 454	174 162	145 477	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات
1 547 596	1 450 927	1 323 834	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (*)
بأسعار الجارية (بمليون درهم)			الطلب
967 767	944 065	895 003	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
314 588	293 457	270 257	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
13 077	12 772	12 684	نفقات الاستهلاك للمؤسسات غير الهادفة للربح
481 964	418 304	371 176	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
874 349	801 513	750 280	الواردات من السلع والخدمات
721 486	672 249	627 680	الصادرات من السلع والخدمات
1 831 045	1 724 212	1 592 724	إجمالي الدخل الوطني المتاح
535 613	473 918	414 780	إجمالي الادخار الوطني
42 019	19 621	12 797	الحاجة التمويلية
بعض النسب الاقتصادية			
45 614	43 891	40 669	الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد (بالدرهم)
48 553	46 872	43 600	إجمالي الدخل الوطني المتاح حسب الفرد (بالدرهم)
56,3	58,5	60,2	نفقات استهلاك الأسر / الناتج الداخلي الإجمالي
18,3	18,2	18,2	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية / الناتج الداخلي الإجمالي
0,8	0,8	0,9	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح / الناتج الداخلي الإجمالي
41,9	41,6	42,2	الصادرات من السلع والخدمات / الناتج الداخلي الإجمالي
50,8	49,6	50,5	الواردات من السلع والخدمات / الناتج الداخلي الإجمالي
33,6	30,6	29,0	معدل الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال / الناتج الداخلي الإجمالي)
31,1	29,4	27,9	معدل الادخار الوطني (إجمالي الادخار الوطني / الناتج الداخلي الإجمالي)
-2,5	-1,2	-0,9	الحاجة التمويلية/الناتج الداخلي الإجمالي

(*) القيمة المضافة غير الفلاحية مضاف إليها صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(**) النهائية
(*) شبه النهائية

